الحل الأمثل للخروج الآمن من الأزمة السياسية الراهنة

(١ - ٢)

عدد من أبناء ذمار لـ " الثورة ":

الرئيس تعامل مع الأزمة بحكمة وبمواقف حريصة على أمن واستقرار الوطن

مع ولوج الأزمة السياسية الراهنة شهرها الثالث في بلادنا، وما نتج عنها من تداعيات خطيرة.. والتي في حالة استمرارها فإنها لا شك تُنذر بالهول المريب (لا سمح الله).. حرصت صحيفة (الثورة) على استطلاع آراء عدد من الشخصيات الاجتماعية والمواطنين في مختلف محافظات الجمهورية حول المعالجات والحلول الموضوعية الممكنة للخروج من هذه الأزمة بسلام وأمان وتجنيب الوطن مخاطر الفتنة وبما يضمن لليمن أرضاً وشعباً الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من التقدُّم والازدهار.. وطرحنا عليهم الأسئلة التالية:

لقاءات/ رشاد الجمالي

● كيف تنظرون إلى الأزمة السياسية الراهنة ومدى تداعياتها الخطيرة على اليمن أرضاً وشعباً؟

● ما هي الطرق والوسائل التي ترونها مناسبة تضمن احترام الدستور والقانون وتجنِّب الوطن مخاطر الفتن وتداعياتها غير المحمودة؟

● ما تقييمكم لمواقف العناد التي لا تؤدي إلا إلى خراب العباد والبلاد.. لا سيما وقد طرح فخامة الأخ/ الرئيس العديد من المبادرات وقوبلت بالرفض والمكابرة؟

وهاكم حصيلة الإجابات التي ننشرها في حلقات.. حيث نلتقي اليوم عدداً من المواطنين في محافظة (ذمار)...

● الأخ/ محمد علي البسمي:

– ما تمر به اليمن هذه الأيام من تداعيات واختلالات متتابعة ناتجة عن مسيرات واعتصامات وأحداث تقودها المعارضة، أدى كل ذلك إلى خلق أزمة سياسية يعيشها الوطن، وألقت هذه الأزمة بظلالها على كل الأرض اليمنية والشعب وانعكست على كل الأوضاع بمختلف أنواعها من سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية، وأثرت على الحركة اليومية للمجتمع في ما يخص ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية وارتفاع الأسعار والغلاء واختفاء بعض السلع، وحتى تقلص الحركة بين المحافظات، أيضاً تعطيل الأعمال الإدارية والتنفيذية في القطاع العام وعلى رأسها التعليم الجامعي والعام وإثارة الخوف من المستقبل، ويأتي كل ذلك في إطار العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية وانهيارات اقتصادية تتغير ما بين الحين والآخر، وكذا تعرّض العديد من دول العالم إلى أزمات اقتصادية خانقة وحادة انعكست آثارها على دول العالم الثالث والاقتصاديات النامية.

إن ما يمر به الوطن حالياً قد خلق الكثير من الخوف والهلع لدى المواطنين، خاصة بوجود وسائل الإعلام المرئي والإنترنت والتي يتم توجيهها بطرق فنية وبأساليب مدروسة ومتطورة لبث الرسالة الإعلامية المؤثرة نفسياً على المواطن لغرض إرباك الرأي العام وتضليل الحقائق، مما أدى إلى غياب الحقيقة المجرّدة وعلى إثر ذلك انقسم الرأي العام سواءً في الموالاة أو المعارضة وأصبح المواطن وعلى مستوى عموم أطياف الشعب سواءً كان متحزّباً أو مستقلاً في حالة تعبئة نفسية شديدة وارتفع الاحتقان السياسي الذي لم نعرفه في اليمن خلال الثورات والحروب السابقة، والناتج عن الإعلام بسلبياته وايجابياته، وأساليب التوجيه النفسي والتوعية الحزبية وشق الصف وبث ثقافة الكراهية بين أوساط المواطنين العاديين، إضافة إلى التحريض بمختلف أنواعه أدى إلى خلق نوع أو أنواع من العداء والكراهية وعدم القبول بالآخر، والمحاولة المستمرة لكل طرف بجذب أكبر عدد من المناصرين له وبأي شكل من أجل الانتصار في هذه المرحلة بما لديه من مبررات وأهداف يراها من وجهة نظره صحيحة وعادلة، وأصبح التمسك بها مسألة بقاء حتى وصلنا إلى الوضع الراهن.

فمنذ بداية الأزمة الحقيقية في عام ٢٠٠٩م والتي طالب فيها المشترك تأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين ووافق عليها الحزب الحاكم وعلى أساس بدأ الحوار السياسي استعداداً للمرحلة القادمة، فطرح مجلس التحالف الوطني العديد من المبادرات وطرح المشترك مبادراته أيضاً، ورغم الاتفاقات المتعددة التي تمت في عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م لتجنُّب الأزمة، إلا أن تلك الاتفاقات قد تم الانقلاب عليها الواحدة تلو الأخرى من قِبل المشترك، وكأن الهدف من كل ذلك هو الوصول إلى طريق مسدود والدخول في الأزمة الأكثر تعقيداً كما هو قائم.

وخلال هذه الفترة قام فخامة الأخ/ الرئيس بطرح مبادراته الواحدة بعد الأخرى واحتوت كلها على مطالب المشترك وقام المشترك بعد كل مبادرة برفع سقف المطالب حتى وصل الأمر إلى إعلان المشترك بإغلاق باب الحوار نهائياً والرفض الكامل لكل الوساطات والتدخلات من أي طرف والتمسك بمطلب واحد هو إسقاط نظام الحكم القائم بدعوى أن ذلك هو مطلب الشعب اليمني قاطبة وتناسى المساحة الواسعة من الشعب الذي كان خارج ساحات الاعتصام، فمهما كان عدد المعتصمين فهم لا يمثلون نسبة من الشعب البالغ عدده أكثر من ٢٥ مليون نسمة ومنهم أعضاء المؤتمر وأعضاء أحزاب التحالف الوطني والمواطن العادي.

وكانت المطالب الصادرة من الساحات هي إجراء إصلاحات ومحاربة الفساد وغيرها في بداية الأمر فكانت مبادرات الأخ/ الرئيس استجابة وتنفيذ لتلك المطالب، وما أن اكتملت تلك المطالب حتى بدأت المناداة بإسقاط النظام مما أدى إلى الاستفزاز الواضح والمباشر لأحزاب التحالف الوطني وأنصارهم في الساحة اليمنية فخرجت المسيرات المناصرة للرئيس ومبادراته وضرورة استمرار الحوار منعاً للفتنة وحقناً للدماء نظراً للتصعيد من قِبل المشترك وما يقابله من تصعيد ورد فعل من قِبل التحالف وأنصاره، وكذا أبناء الشعب الذين اقتنعوا بأن ما يقوم به المشترك هو انقلاب على الشرعية الدستورية وعدم الاحترام لإرادة الشعب، خاصة وقد كانت المبادرات والتنازلات المقدّمة من الأخ/ الرئيس (المنتخب شرعياً من الشعب) وتم الموافقة عليها وتنفيذها من قِبل الأخ/ الرئيس وأمام ممثلي الشعب والشعب والعالم، وكان على المشترك وقياداته أن يقبلوا بذلك والبدء بالتنفيذ.

ولكن ما حدث هو:

– توسيع الاعتصامات والمظاهرات والتصعيد من قِبل المشترك.

– تزايد المبادرات والتنازلات من قِبل الرئيس مقابل الرفض من قِبل المشترك.

– تجاهل المشترك للمساحة العريضة من أبناء الشعب.

– اتجاه المشترك للتصعيد بالمواجهة مع رجال الأمن أثناء محاولات الاعتداء على المباني والمجمعات الحكومية بالمحافظات وسقوط الضحايا فيها.

– تقليص مجالات الحوار والالتقاء كلما ازدادت أعمال التصعيد وانعدام المخرج الدستوري نتيجة ذلك.

– استفادت فئات معينة من هذا الوضع لمصالح شخصية دون النظر إلى ما يلحق بالوطن والمواطن جراء ذلك.

خلاصة الموضوع بأن على المشترك أن يستفيد من التاريخ، فالتاريخ يكرر نفسه، وما هو قائم يعكس الصورة التي كانت قائمة في أزمة أو حرب صيف ١٩٩٤م، فقد كان الحزب الاشتراكي يحظى بالكثير من التعاطف والشعبية، ولكن عودة الأخ/ علي سالم البيض إلى السعودية قلّب القضية ١٨٠ درجة فانعكس الوضع تماماً حتى كان الخيار النهائي هو عودته إلى عدن وإعلان الانفصال.

وما يحدث الآن هو عدم استغلال المشترك للمبادرات والتنازلات والتصعيد المستمر على حساب الوطن ووضعه الاقتصادي وكذا النزيف المستمر للدم اليمني وعدم وجود مخرج، فالوضع شديد الاحتقان والنهاية مجهولة ومخيفة، وعلى المشترك أن يستغل الفرصة لتنفيذ مطالبه في ظل الدستور والشرعية، ووقف الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات من قِبل جميع الأطراف حقناً للدماء ومنعاً للفتنة وحفاظاً على الممتلكات العامة.

الهدف من ذلك هو إحداث التغيير في ظل الشرعية الدستورية بدون الانتقاص من مواد الدستور فكيف يتم تنفيذ الاعتصامات والمظاهرات بناء على ما ورد في الدستور، بينما يتم المطالبة بإسقاط النظام بالمخالفة لما ورد في الدستور.

أيضاً حتى لا يقوم المشترك بسن هذه السنة على الشعب اليمني فسيكون مصير الرئيس القادم هو الرحيل قبل أن يكمل عامه الأول فما هي الضمانة في عدم الخروج على الحاكم ومخالفة مواد الدستور مستقبلاً بهذه الطريقة أم أنه سيتم تحريم وتجريم الاعتصامات والمظاهرات في الدستور الجديد كما حدث في مصر.

أما إذا أصرت المعارضة على رفضها الطرق والوسائل الشرعية والدستورية وأصرت على تغيير النظام بهذه الطريقة وعلى دماء وجثث وجماجم المواطنين فإن المصير مخيف جداً ومصير البلاد سيكون مجهولاً والثمن سيكون كبيراً والخاسر الأول والأخير هو الوطن وأبناؤه.

اللهم جنب بلادنا الفتن والمحن ما ظهر منها وما بطن وولي علينا خيارنا يا أرحم الراحمين.

- الإعلام الداخلي والخارجي ساهم في أعمال التحريض وغرس ثقافة الكراهية وتضليل الحقائق

- المكايدات والمهاترات الإعلامية ومواقف العناد تؤدي إلى خراب البلاد والعباد

- ما يقوم به (المشترك) هو انقلاب على الشرعية الدستورية

تحكيم العقل

الشيخ أحمد حسين العزيزي:

لا شك ولا خلاف في أن موقفنا لا يخرج عن ذات الموقف لأي مواطن يهمه ويعنيه ولاءه لوطنه وحرصه على أمنه واستقراره ذلك الولاء والحرص اللذان معهما تذوب أمامهما أي مصلحة فردية شخصية أو نزعة، كما ولا شك في أن هذه الأزمة التي أحتوت المشهد اليمني هي في الأساس راجعة إلى أهواء شخصية ومصالح فردية تتقاطع وتتصادم مع مصلحة الوطن وأمنه واستقراره' وقد أثبت واقع الحال أن تلك الأزمة وذلك الاحتقان مرعيان من قيادات المعارضة والتي كشفت عن سعيها إلى الانقضاض على السلطة بغير الطريق المشروع المرسوم وفقاً للدستور ولا يمكن في مطلق القول وصف تلك المطالب لتلك القيادات بأنها تنطوي في إطار الشرعية الدستورية أو أن تلك الممارسات تستظل بمظلة الدستور وبالمقابل فإن من المقطوع فيه أن الأخ رئيس الجمهورية قد تعامل ومنذ الوهلة الأولى مع تلك الأزمة بحكمة ومنطق وسجل مواقف تؤكد عن حرصه على أمن واستقرار البلاد والنأي بالبلاد من مغبة فتنة لا بد سينتهي الحال إليها حال استمرت تلك القيادات في غيها. وقد قدم الأخ الرئيس التنازل تلو التنازل إلى الحد الذي نعتقد في تصورنا أنه لم يكن ملزماً ببلوغه وأنه قد تجاوز حد الإطار الذي يقتضيه التعامل مع تلك القيادات، لكن تلك التنازلات قوبلت بالرفض والإعراض وعلى نحو يجسد أن لا مصلحة عامة تلقى اهتمام تلك القيادات يمكن أن تثنيها عن مصالحها غير المشروعة.

وفي حال استمرار قيادات اللقاء المشترك في غيهم وعدم الرجوع إلى العقل والمنطق فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى تصعيد الأزمة وتأجيجها وجر البلاد إلى منحدر خطير من شأنه إشعال الفتنة وتمزيق أشلاء الوطن وتقسيمها إلى دويلات وإشعال فتيل حرب طائفية أهلية بين مكونات المجتمع، وتدمير البيئة التحتية، وهذا كله يؤكد عدم مشروعية تلك المطالب وبعدها عن مقتضى العقل والمنطق كون المشروعية لا تكون نتائجها الويلات والدمار فما بدأ وانطلق من المشروعية ينتهي بالمشروعية والعكس من ذلك صحيح ولا يفوتنا التأكيد بأن تلك القيادات تقودها أجندة خارجية وداخلية لا يعنيها ولا يهمها مال البلاد ومنتهى الوضع وكفى بقول الحق جل وعلا في محكم كتابه الكريم ((واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)).

في تقديرنا أن الحلول للخروج من هذه الأزمة وتجنيب البلاد الفتنة تكمن في الرجوع إلى جادة الصواب وتحكيم العقل والمنطق والعودة إلى حظيرة الشرعية الدستورية وأن تنأى وتربي تلك القيادات بنفسها عن سعيها وجريها وراء مصالحها الضيقة المحسوبة على مصلحة البلاد وأمنه واستقراره وأن تجعل أي مطالب لها تنطلق من منطلق المشروعية الدستورية التي تجزم بأن الأخ رئيس الجمهورية قد وصل إلى السلطة بطريق شرعي ودستوري وآخر مظهر من مظاهر تلك المشروعية الدستورية هي انتخابات ٢٠٠٦م التي حاز فيها على نسبة ٧٦٪ من أصوات الناخبين وأن تلك الولاية التي تجددت له بتلك الانتخابات يجب أن تأخذ وعاءها الزمني المحدد بمقتضى الدستور والذي ينتهي بانتهاء عام ٢٠١٣م وأن واجب احترام الدستور يوجب إلزام عدم المطالبة بتسليم السلطة إلا بالتداول السلمي الذي سلكه الانتخابات وفي المواعيد المحددة بمقتضى الدستور.